

إصلاح منظومة الشراء العام في لبنان رؤية وطنية 2019-2023

مجلس النواب
2 حزيران 2020

المؤتمر الوطني الأول حول
الشراء العام
311 مشارك
8 مؤسسة شريكة
توصيات عملية

شهادات تخصصية
150 مشارك

تدريب مستمر وتكوين فريق من
الخبراء-المدرّبين
1100+ مشارك

ورش عمل متخصصة
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
100+ مشارك

5 دفاتر شروط نموذجية
دليل للصفقات العامة



2019

2018

2017

2016

2015

2014

2013

2012

2011

2010

2009

2008

لجنة الخبراء
إطلاق 3 مسارات إصلاحية

دليل عملي للمؤسسات الصغيرة
والمتوسطة وتدريب



- مسح وطني
- بيانات وتقارير
- إطار مرجعي للكفايات
- توصيف وظيفي

دروس التجربة العالمية



توحيد الاجراءات



دفاتر شروط نموذجية



تقرير



موجز سياسات (policy brief)



- I. إصلاح الشراء العام: إلتزام وطني ومطلب دولي
- II. التصحيح المالي واستعادة النمو يتطلبان إصلاحا عميقا لمنظومة الشراء العام
- III. تحديات جوهرية تواجه إصلاح الشراء العام
- IV. مقارنة الإصلاح وخارطة الطريق 2019-2023
- V. الشراء العام منظومة متكاملة



- التزمت به الحكومة خلال مؤتمر "سيدر" (باريس 2018) وضمّنته في الخطة الاصلاحية للحكومة (نيسان 2020).
- أكّدت مجموعة الدعم الدولية للبنان (اجتماع باريس، 11/12/2019) على "تحسين الحوكمة الاقتصادية وبيئة الأعمال بشكل ملحوظ، من خلال إقرار قانون الشراء العام وتنفيذه بشكل فعّال".
- أكّدت البيانات المتتالية لمجموعة الدعم الدولية (ك2 وشباط 2020) على ضرورة "إقرار وتطبيق قوانين فعّالة للمشتريات الحكومية"، لاستعادة الاستقرار الاقتصادي ومصادقية القطاع المالي.



- ينصّ البند 5 "الإصلاحات الهيكلية" من البيان الوزاري للحكومة على "الالتزام بمتابعة كافة الجهود التي بذلتها وزارة المالية لإصلاح منظومة الشراء العام، بما في ذلك استكمال المسح الدولي MAPS وإقرار توصياته واعتمادها والعمل على الإقرار الفوري لمشروع قانون عصري للشراء العام مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الجهات المختصة".
- يُعتبر تحديث الشراء العام عملية إصلاحية شموليّة لتعزيز الحوكمة الماليّة وتحسين جودة الخدمات العامة، وجذب الاستثمارات في قطاعات اقتصادية حيويّة، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد والحدّ من هدر المال العام.

الإطار التشريعي وإطار السياسات العامة

الالتزامات الدولية
منظمة التجارة العالمية
الاونسترال
الاتفاقات التجارية

السياسات
المنافسة المفتوحة
الإبلاغ الإلزامي والإفصاح
الاشغال العامة

التشريع
الدستور
قانون الوظيفة العامة
قانون العقوبات

- ضوابط صارمة لجهة استشراف الحاجات من الشراء العام وربطها بعمليات الموازنة والخزينة للحدّ من المخاطر الماليّة ولزيادة القدرة على استشراف الحاجات التمويليّة.
- تخطيط الالتزامات الماليّة للدولة على المديين المتوسط والبعيد، بما في ذلك تأمين الالتزامات المالية الناتجة عن عمليات تنفيذ العقود.
- توافر السيولة في الخزينة وتأمين التزامات الدولة الماليّة بحسب أولوية استحقاقها.
- زيادة التنافسية وتحفيز الاستثمارات
- دور في مكافحة الفساد

إدارة المالية العامة

تشمل مشاريع إنفاق الأموال العامة

السياسة العامة للشراء

يحكم المبادئ والمسؤوليات المتصلة بالشراء

قانون الشراء العام
الدليل الوطني للشراء العام

إدارة هيئة الشراء العام

تضع الإجراءات الداخلية/المبادئ التوجيهية العلمية
تؤمن الإرشاد العلمي للعاملين في مجال الشراء
توفر دفاتر الشروط النموذجية

النمو المقدّر سلبي -6.9%



العجز المتوقع لميزان المدفوعات < 2 مليار دولار



العجز المالي قد < 11% من الناتج المحلي القائم



الدين العام يتخطى 151% من الناتج المحلي القائم



فوائد الدين 24% من النفقات العامة



تكلفة الوظيفة العامة 50% من النفقات العامة



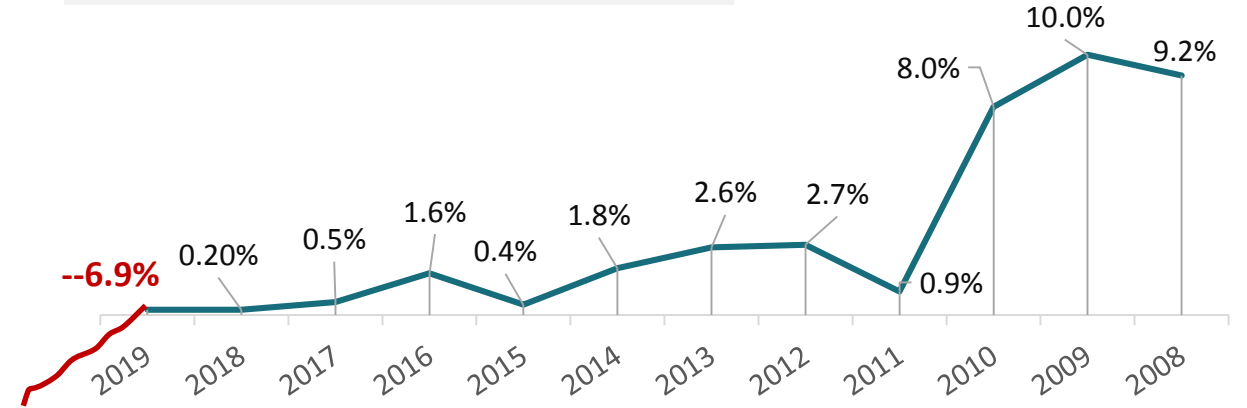
تقلص الطبقة الوسطى وتزايد عدم المساواة
في الدخل بين السكان مؤشر "جيني" (0.32)



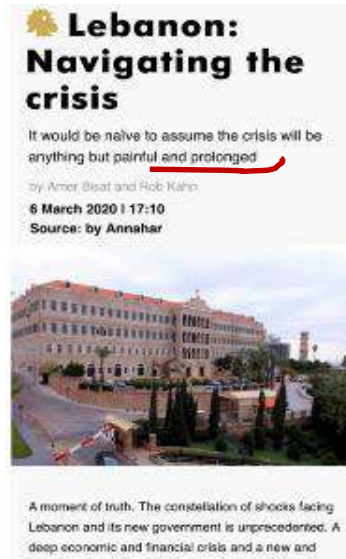
ازدياد الفقر بنسبة 110% منذ العام 2011



Economic growth rate (%)



Public debt (in LBP billion)

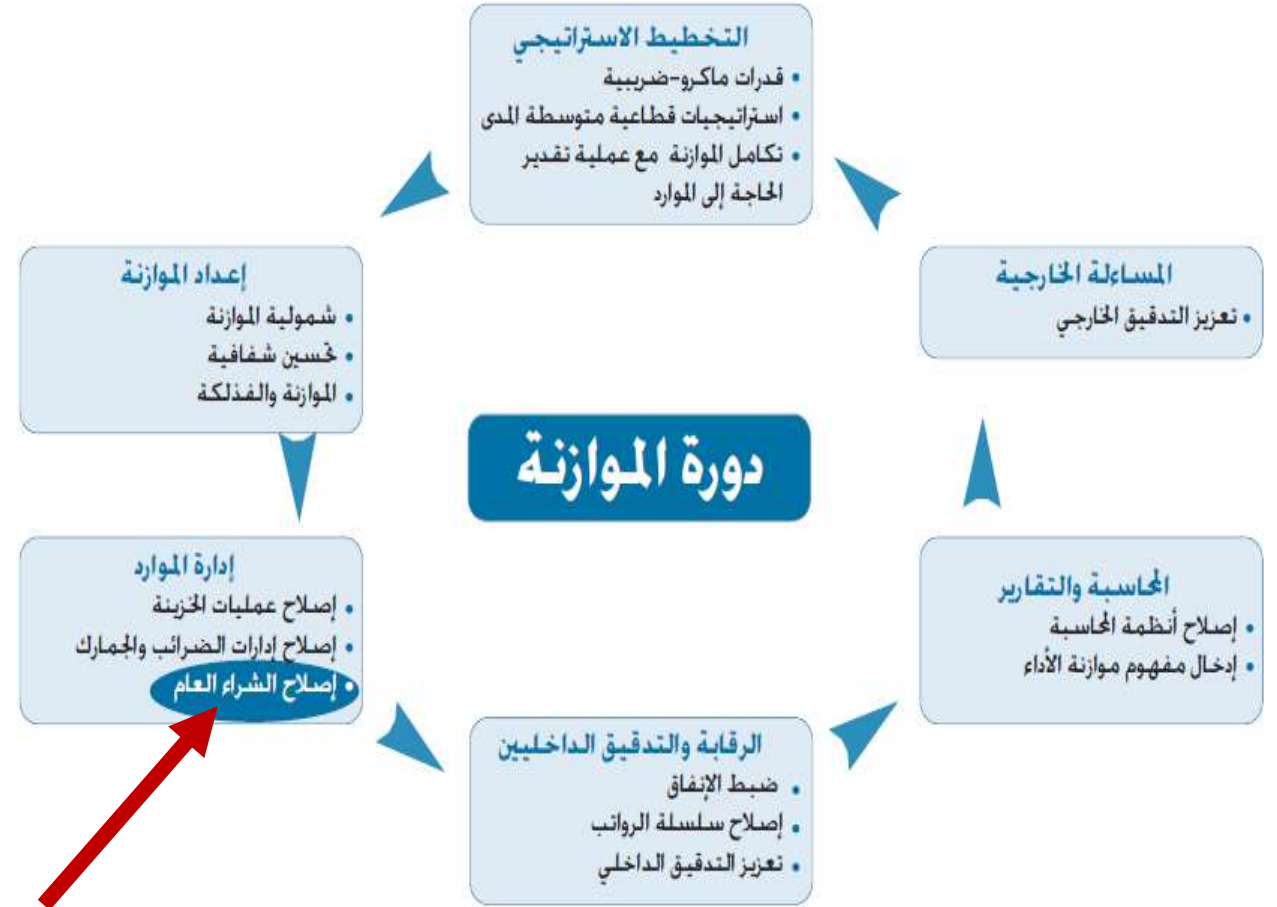


التصحيح المالي والنمو يتطلبان دمج الشراء في عمليات التخطيط والاستشراف

التوصية رقم 12 لمجلس منظمة
منظمة التعاون والتنمية (OECD)
تنصّ على دمج المشتريات العامة
ضمن إدارة المالية العامة الشاملة
وإجراءات وضع الميزانيات



- يعتبر دمج الشراء العام في التخطيط المالي على المدى المتوسط أساساً لتقييم الأثر المالي واستشراف الالتزامات المالية على المديين المتوسط والبعيد.
- يؤدي إلى تحقيق فعالية الانفاق والوفر وتوفير هامشاً مالياً أكبر ومرونة.
- الشراء العام هو في صلب العمل المالي للدولة



III. تحديات جوهرية تواجه إصلاح الشراء العام إطار قانوني متقدم ومبعر تحكمه نصوص متعددة وفيه ثغرات

نصان رئيسيان يحكمان الشراء العام

- قانون المحاسبة العمومية (مرسوم 14969 تاريخ 30/12/1963)
- نظام المناقصات (مرسوم 2866 تاريخ 16/12/1959)

قوانين، مراسيم وقرارات أخرى معتمدة

- دفتر شروط الاشغال العامة (مرسوم رقم 405، تاريخ 20/5/1942)
- تنظيم التفتيش المركزي (مرسوم 2460 تاريخ 19/11/1959)
- الاعلان عن البرنامج السنوي للمناقصات (مرسوم رقم 13221 تاريخ 28/6/1963)
- تحديد شروط الاشتراك في تنفيذ بعض الصفقات العامة (مرسوم رقم 3688 تاريخ 25/1/1966)
- الاقصاء عن الصفقات العامة (مرسوم رقم 8117 تاريخ 29/8/1967)
- الاستلام مع بعض النواقص او العيوب الطفيفة (مرسوم رقم 14601 تاريخ 30/5/1970)
- نظام مجلس شورى الدولة (مرسوم رقم 10434 تاريخ 14/6/1975)
- تنظيم ديوان المحاسبة (مرسوم اشتراعي رقم 82 تاريخ 16/9/1983)
- تصنيف المتعهدين ومكاتب الدروس (مرسوم رقم 9333 تاريخ 26/12/2002)
- تحديد السلع الوطنية المستفيدة من الافضلية في المناقصات العامة (مرسوم رقم 10515 تاريخ 23/7/2003)
- قرار مجلس الوزراء القاضي بوضع معايير لعقد الصفقات العامة بطريقة التراضي تطبيقاً للمادتين 147 و150 من قانون المحاسبة العمومية (قرار رقم 9 تاريخ 2017/5/17)
- قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (قانون رقم 48 تاريخ 2017/9/7)

مراسيم لدفاتر شروط معتمدة من القوى العسكرية والأمنية

- دفاتر شروط تعهدات لوازم واشغال الجيش (مرسوم رقم 11574 و11573 تاريخ 30/12/1968)
- دفاتر شروط تعهدات لوازم قوى الامن الداخلي (مرسوم رقم 2868 تاريخ 16/4/1980)

III. تحديات جوهرية تواجه إصلاح الشراء العام عدة محاولات لتحديث الإطار القانوني

2020: اقتراح قانون الشراء
العام

2016-2018: دراسة وتعديل مشروع
قانون المناقصات العامة وإقراره من قبل
لجنة الإدارة والعدل ثم استرداده من قبل
مجلس الوزراء عام 2018

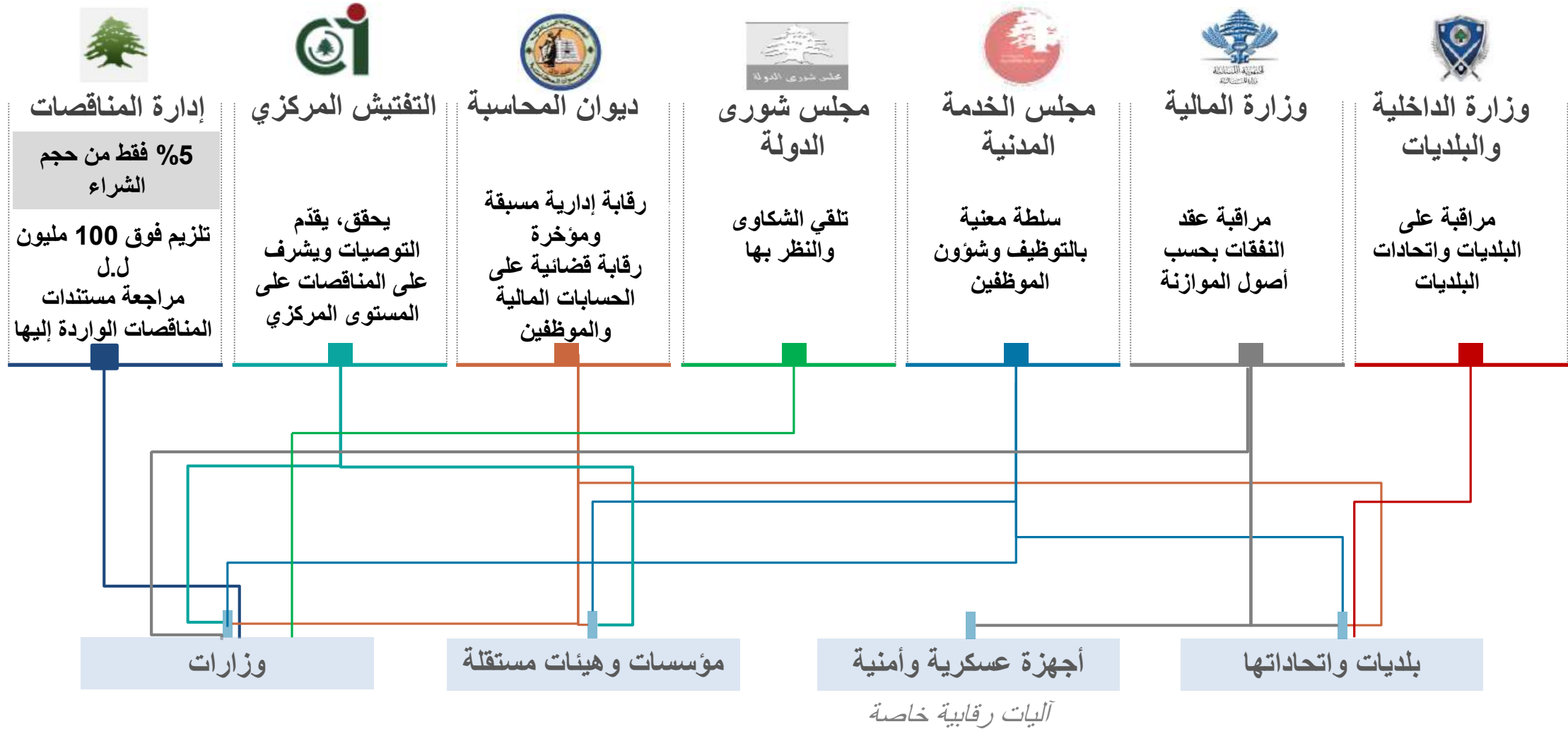
2018: اقتراح قانون معجل
مكرر تاريخ تشرين ثاني 2018
لمركزة الصفقات العامة في
إدارة المناقصات

2013: مشروع مرسوم
لالزامية استعمال دفاتر الشروط
النموذجية أحيل إلى مجلس
الوزراء من قبل وزارة المالية

2012: مشروع قانون المناقصات
العامة (وزارة الدولة لشؤون التنمية
الادارية) المحال الى مجلس النواب
بموجب المرسوم رقم 9506 تاريخ
2012-12-12

III. تحديات جوهرية تواجه إصلاح الشراء العام

إطار مؤسسي: تداخل، تضارب مهام، وثغرات في صلاحيات المؤسسات المعنية



III. تحديات جوهرية تواجه إصلاح الشراء العام إجراءات غير موحدة، غياب للمكننة، نقص في القدرات



من الحالات لا يتم إعداد خطة سنوية للشراء	50%
من عمليات الشراء تتم ورقياً لغياب المكننة	80%
من العاملين يكتسبون معارفهم من خلال الأقران	87%
فقط يستخدمون قاعدة بيانات للأسعار	38%
غير ملمين بالممارسات الدولية الجيدة	48%
فقط يستخدمون دليل لعمليات الشراء	25%

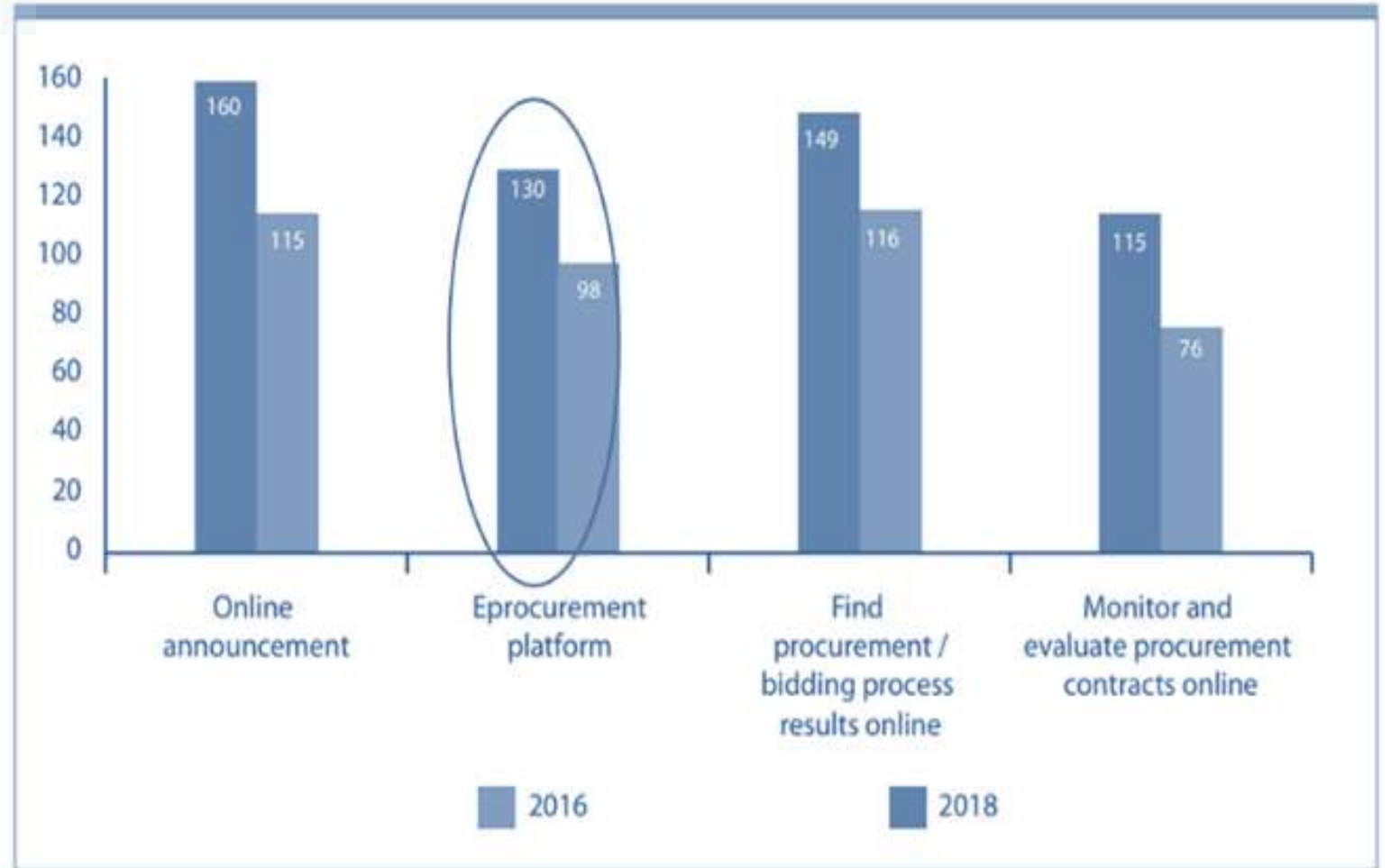
المصدر: معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، الشراء العام في لبنان: الواقع والممارسات، 2014

"يشكل النقص في القدرات البشرية في مجال إدارة المالية العامة خطراً إثنمانياً للبنان. ويعكس ذلك النقص في قدرات الموظفين المولجين إدارة المال العام في الوزارات المختصة وغيرها من مؤسسات القطاع العام، والافتقار الواضح لاستراتيجية شاملة لتنمية القدرات."

III. تحديات جوهرية تواجه إصلاح الشراء العام اعتماد محدود للرقمنة وصعوبة الوصول إلى المعلومات

عدد البلدان التي توفر أدوات تتعلق بالشراء الإلكتروني من اصل 193 بلد (2016 و2018)

- تُعتبر البيانات المفتوحة Open Data أداة أساسية لاحترام مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- في تونس، أصبح الشراء الإلكتروني ملزماً منذ العام 2019.
- وهو يسجل مرتبة دنيا مقارنة مع بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا (بلدان الخليج، مصر، الاردن، المغرب) 141/95 في تطوير واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



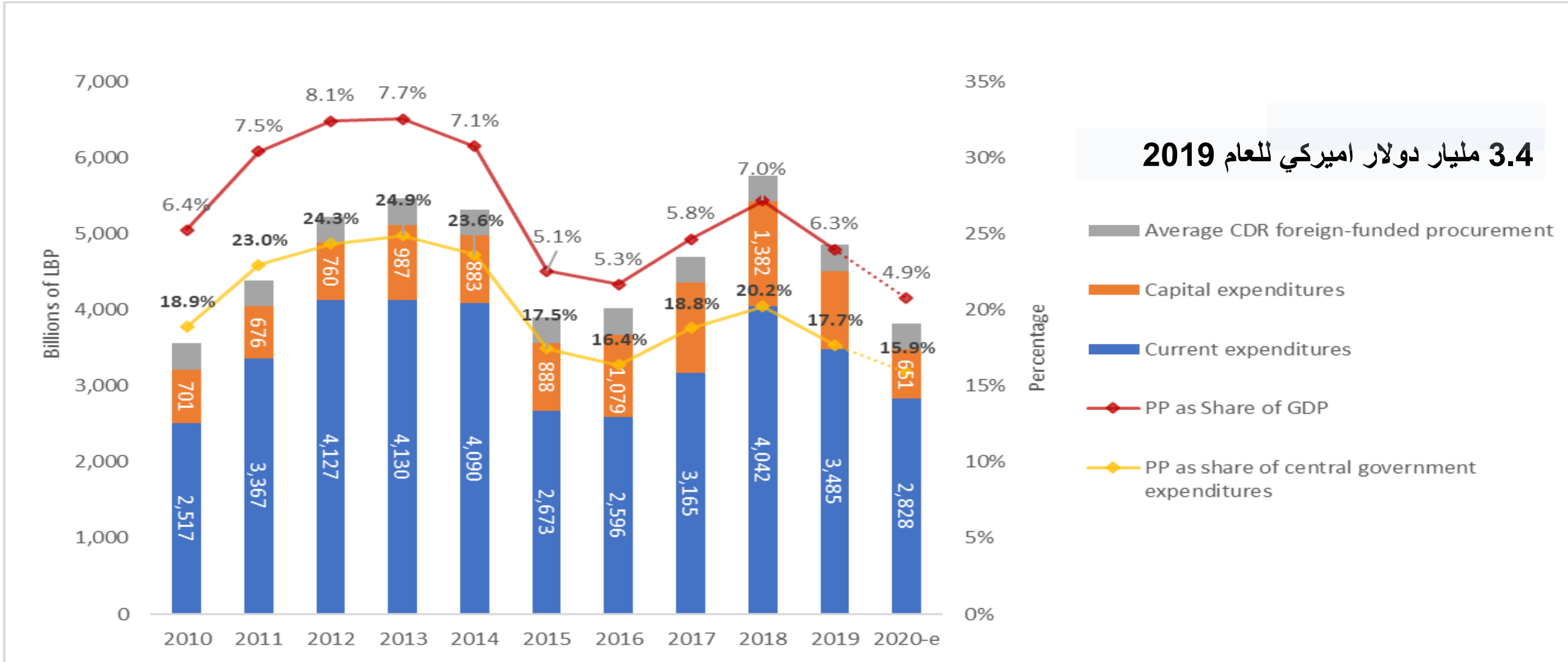
III. تحديات جوهرية تواجه إصلاح الشراء العام لبنان في تراجع مقارنة مع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

البلد	الاطار القانوني النافذ	الرقم والتاريخ	قانون للشراء العام	آخر تحديث للقانون	الشراء الالكتروني
مصر	<ul style="list-style-type: none"> قانون مرسوم قانون 	رقم 1397، 1988 رقم 33، 2010 رقم 182، 2018	نعم	نعم	قيد التحضير
الأردن	<ul style="list-style-type: none"> قانون اللوازم المشتريات المشتركة بموجب القانون قانون المشتريات تعليمات تعديلات على قانون 1993 قانون المشتريات الجديد 	رقم 32، 1993 رقم 91، 2002 رقم 71، 1986 رقم 1، 2008 رقم 109، 2016 رقم 28، 2019	نعم	نعم، أقر القانون الجديد ونُشر في الجريدة الرسمية	البوابة الجديدة: www.gtd.gov.jo
	<ul style="list-style-type: none"> قانون المحاسبة العمومية نظام المناقصات مجموعة من المراسيم والقرارات 	مرسوم 14969، 1963 مرسوم 2866، 1959	لا يوجد	لا ينطبق	لا يوجد
المغرب	<ul style="list-style-type: none"> مرسوم جديد إنشاء جهة ناظمة 	رقم 349-12-2 يناير 2018	نعم	نعم	البوابة الالكترونية: www.marchespublics.gov.ma
فلسطين	قانون	رقم 8، 2014	نعم	نعم	لقد التحضير
تونس	<ul style="list-style-type: none"> قانون قانون مرسوم مرسوم 	رقم 73-81، 1973 رقم 9-89، 1989 رقم 1039، 2014 رقم 416، 2018	نعم	نعم	استخدام ملزم للمنصة الالكترونية TUNEPS www.tuneps.tn
اليمن	<ul style="list-style-type: none"> قانون قرار رئاسي قرار حكومي: استخدام نظام لادارة بيانات المشتريات 	رقم 27، 2007 رقم 17، 2009 رقم 9، 2011	نعم	التعديل على القانون قيد الانجاز	الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات www.hatcyemen.org

إصلاح منظومة الشراء العام: فرصة للإقتصاد والمجتمع

IV. الحكومات هي الشاري الأكبر

يشكل 20% من النفقات العامة على المستوى المركزي، 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: تقديرات معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، نيسان 2020

(لا يشمل الاحتساب حجم الشراء العام في المؤسسات العامة، ما عدا مجلس الانماء والاعمار، ولا يشمل البلديات واتحاداتها). (3)

1. البنك الدولي (2017)، Benchmarking Public Procurement
2. الأمم المتحدة، شبكة One Planet
3. معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي (2020)، تقدير حجم الشراء العام بالاعتماد على بيانات وزارة المالية

IV. الشراء العام يشكل 20% من النفقات العامة على المستوى المركزي ... لكن جودة البنى التحتية متدنية ويُلاحظ نقص في السلع التكنولوجية المتقدمة

تسجل جودة البنى التحتية في لبنان تراجعاً مقارنة مع البلدان العربية (يحتل لبنان المرتبة 130 من أصل 137 بلد)، لاسيما على مستوى جودة الطرق وقطاع الكهرباء.

يسجل لبنان مستويات متدنية في شراء المنتجات التكنولوجية المتقدمة (137/114) في حين يتمتع اقتصاد لبنان بقدرة عالية على الابتكار، والبحث والتطوير، وتوافر القدرات البشرية.



12th pillar: Innovation	58	3.4	—
12.01 Capacity for innovation	41	4.5	—
12.02 Quality of scientific research institutions	81	3.6	—
12.03 Company spending on R&D	75	3.2	—
12.04 University-industry collaboration in R&D	48	3.6	—
12.05 Gov't procurement of advanced technology products	114	2.8	✓
12.06 Availability of scientists and engineers	15	5.0	—
12.07 PCT patents applications/million pop.	59	2.4	—

IV. الشراء العام يشكل 20% من النفقات العامة على المستوى المركزي فرصة لتحسين التنافسية الإقتصادية المتدنية والأكلاف العالية

لبنان: مؤشرات تنافسية الاقتصاد في تراجع بحسب المنتدى الاقتصادي العالمي

Performance Overview 2019 Key ◇ Previous edition △ Upper-middle-income group average □ Middle East and North Africa average



التنافسية الاقتصادية 141/88



سهولة الأعمال 190/143



مؤشر مدركات الفساد 180/137



10 مليار دولار هي كلفة الفساد سنوياً



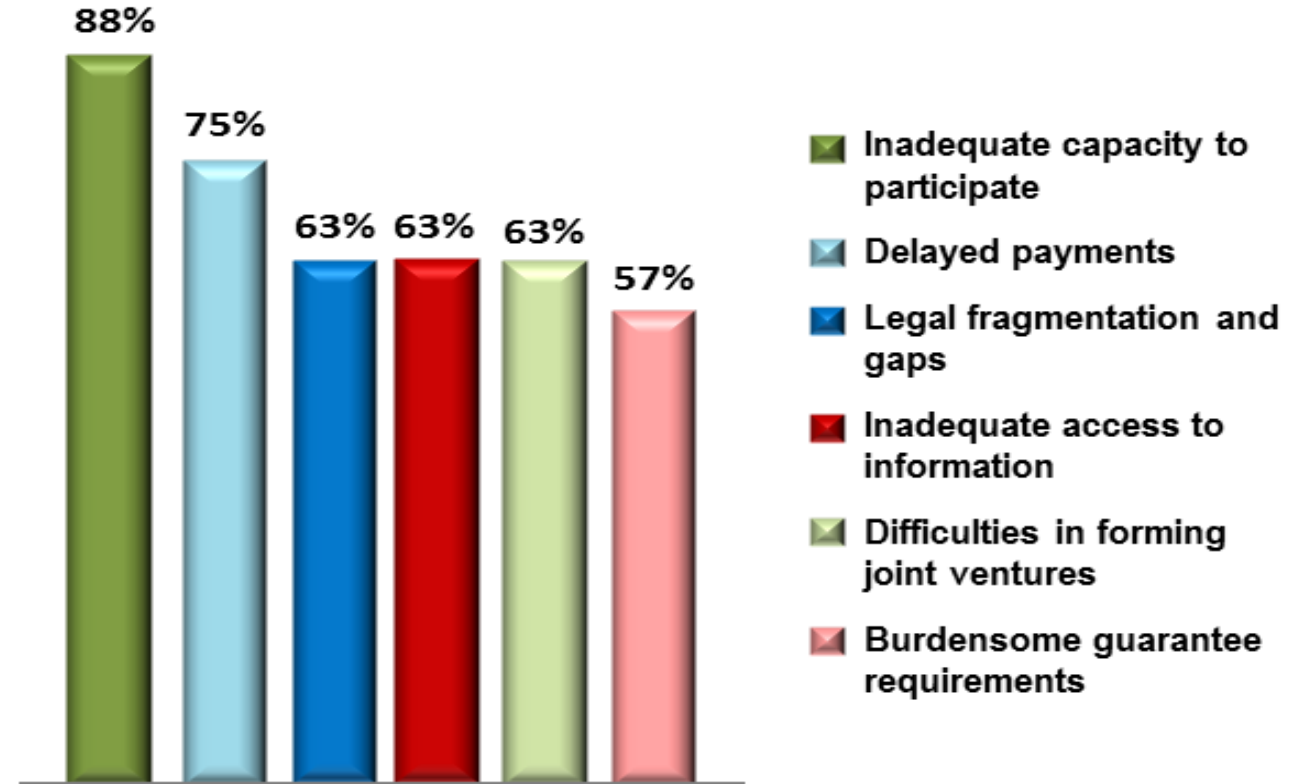
جهوزية للابتكار والتكنولوجيا 141/66



IV. الشراء العام يشكل 20% من النفقات العامة على المستوى المركزي فرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق الشراء العام

- وضع مواصفات فنية بشكل فعال: الشراء يخلق الطلب على المنتجات والخدمات المبتكرة
- دورة شراء عام تشجع الحوار مع الموردين.
- خلق اقتصادات محلية أكثر ديناميكية من خلال تعزيز الابتكار وخلق فرص عمل:
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخلق 66% من فرص العمل في الاتحاد الاوروبي.(1)
- في لبنان ، تشكل 95% من المؤسسات و51% من القوى العاملة



IV. الشراء العام يشكل 20% من النفقات العامة على المستوى المركزي فرصة لتعزيز الانتاج والاستهلاك المستدامين

الدولة هي الشاري الأكبر في السوق
13% من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة OECD
25-35% من الناتج المحلي في العالم العربي
6.5% من الناتج المحلي في لبنان (على المستوى المركزي)

الشراء الجيد هو شراء مستدام
يراعي معايير الاستدامة



2

تشجيع الادارات
والمؤسسات العامة على
اعتماد ممارسات مستدامة

1

إدراج الشراء المستدام
في قانون الشراء وفقا
للسياسات والأولويات
الوطنية

4

توفير المعلومات حول
مواصفات المنتجات
المستدامة

3

اعتماد مواصفات فنية
واجراءات تشجع
الاستهلاك والانتاج
المستدامين

2018 EPI Country Rank (out of 180)

67

EPI Score [0=worst, 100=best]

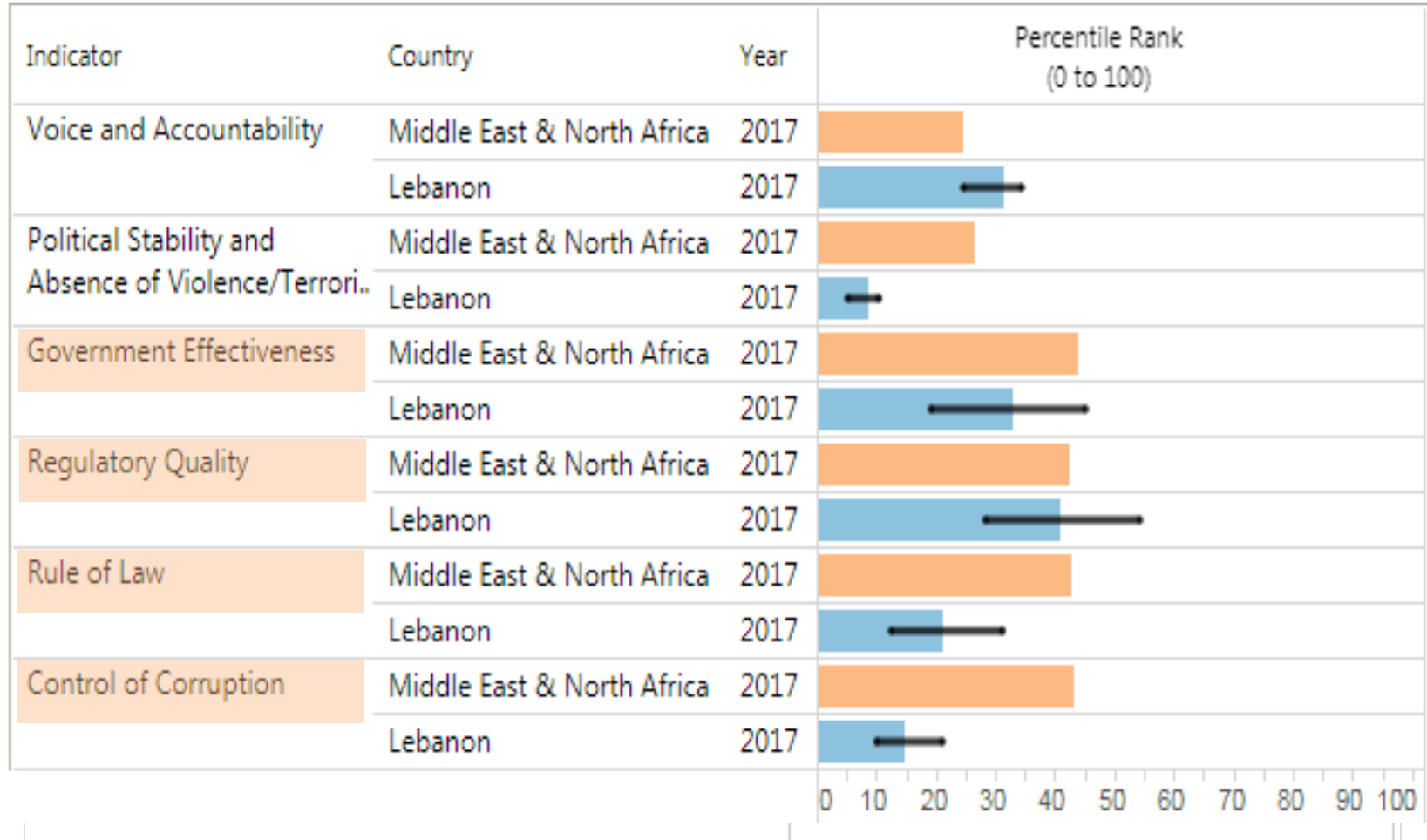
61.08



المصدر: موقع الأمم المتحدة وموجز السياسات حول الشراء العام المستدام، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، 2015

IV. الشراء العام فرصة لبناء دولة على قدر طموحاتنا

Worldwide Governance Indicators (WGI)



Source: Kaufmann D., A. Kraay, and M. Mastruzzi (2010), The World Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues

المرتبة (دوليا)	المرتبة (اقليميا)	المؤشر (2019)
180/138	21/13	مؤشر مدركات الفساد
* 0.97-	-	السيطرة على الفساد

* يتراوح التصنيف بين 2.5 - (الأقل سيطرة على الفساد) و 2.5 (الأكثر سيطرة على الفساد) / البنك الدولي

- 10 مليار دولار هي الكلفة السنوية للفساد في لبنان
- 5 مليار دولار كلفة مباشرة،
- أي 45% من إيرادات الدولة وحوالي 10% من الناتج المحلي
- 5 مليار دولار كلفة غير مباشرة تتمثل بغياب الفرص الاقتصادية

المصدر: تقارير دولية للسنوات 2016-2018

العين على المستقبل.....

Frequency of Conflict, by Region

(Share of countries in conflict over total, by year)



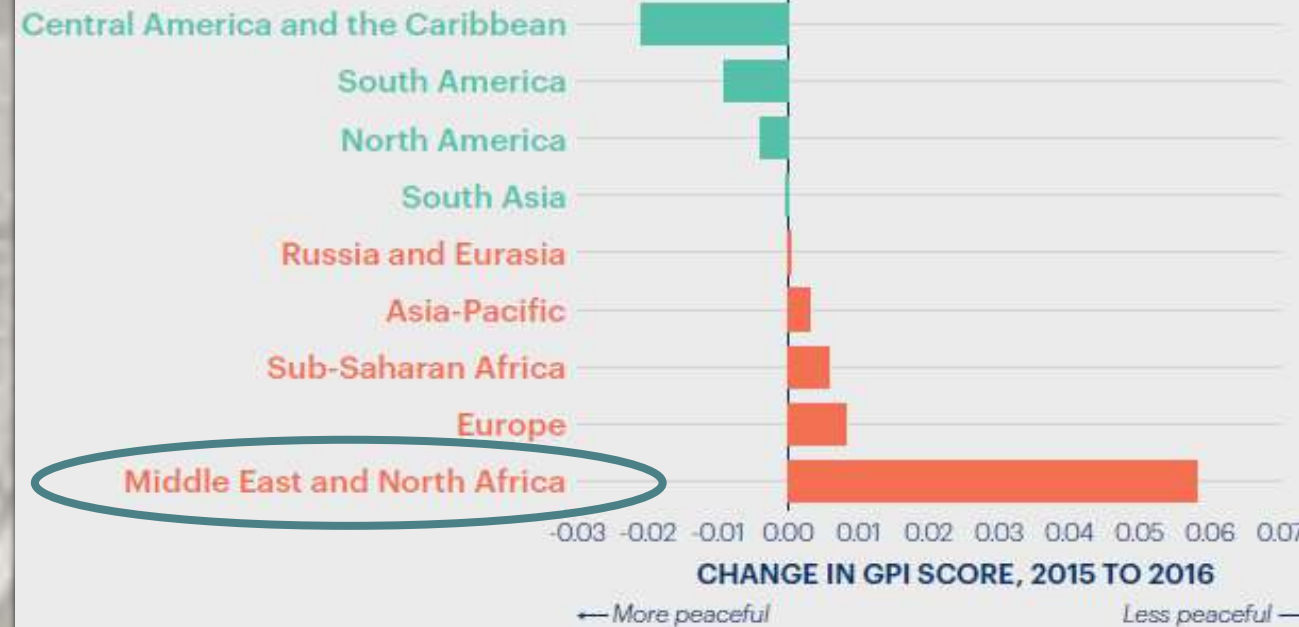
Average Intensity of Conflict by Region

(0 = no conflict, 14 = extreme conflict; average in region)



FIGURE 1.1 GPI OVERALL SCORE CHANGE BY REGION, 2015 - 2016

The Middle East and North Africa continued to deteriorate in 2016, while Central America and the Caribbean recorded the largest improvement.



Source: IEP

أكثر من 1000 مليار دولار خسارة بسبب الحروب
5 % تكلفة التدهور البيئي بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول.

مقاربة إصلاح الشراء العام وخارطة الطريق 2023-2019

1. منهجية شمولية وتشارورية قائمة على المعطيات الموضوعية وعلى مراعاة المبادئ الدولية

المبادئ التوجيهية

- رؤية إصلاحية تتماشى مع مبادئ الشمولية، التخطيط والدمج، المساءلة، الفعالية والمنافسة، النزاهة، الشفافية، التمهين، والاستدامة.

أهمية استراتيجية للشراء العام

- الاعتراف بأهمية تحديث الشراء العام في لبنان وأهميته الاستراتيجية لتحقيق:
- إدارة كفاءة للمال العام
- فعالية الإنفاق العام
- التنافسية في السوق
- النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الخطوات العملية

- خارطة طريق تتضمن أهداف ومخرجات واضحة.
- آليات لتنفيذ خارطة الطريق، مع لخط الموارد اللازمة والدعم التقني.

المقاربة

- رؤية إصلاحية تستند إلى تقييم قائم على الأدلة للإطار القانوني، والبيئة المؤسسية والقدرات، وممارسات الشراء، والمساءلة والنزاهة والشفافية.
- منهجية تشاركية وتشارورية وشمولية تضم كافة الجهات المعنية على المستوى الوطني.
- إصلاح متعدد المراحل، يشرك الخبرات التقنية المحلية المتخصصة ويعتمد على المشورة التقنية والسياساتية الدولية.
- التنسيق المستمر بين الحكومة والجهات المانحة للتكامل مع الالتزامات الرسمية منذ مؤتمر "سيدر".

II. الرؤية الاصلاحية: مرحلتين و3 ركائز (محددة حتى تاريخه)

تنفيذ الرؤية

الركن الثالث: تنفيذ الرؤية

1. قانون حديث ومراسيم تنفيذية تتلاءم مع المعايير الدولية
2. إرشادات عملية وأدلة مرجعية
3. دفاتر شروط نموذجية
4. مراسيم تنفيذية تكميلية
5. استراتيجيات وآليات للحد من المخاطر
6. منصة الكترونية

بلورة الرؤية

الركن الثاني: رؤية استراتيجية

1. استراتيجية وطنية وخطة عمل لتحديث الشراء العام

الركن الأول: مسار إصلاحي يعتمد على تحليل الواقع ومعطيات علمية

1. مسح MAPS II لتقييم منظومة الشراء

2. مسح لمهام الجهات المعنية وبلورة خارطة مؤسسية

3. تشخيص جهوزية الشراء الالكتروني

استراتيجية لتطوير الكفايات والقدرات

التواصل والمشاورات

الرصد والتقييم

المشورة السياساتية

III. مكوّنات رؤية الإصلاح

بلورة الرؤية

A1. مسح MAPS لتقييم منظومة الشراء العام
الجهات الشريكة:
البنك الدولي، الوكالة الفرنسية للتنمية
المنسق: معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – وزارة
المالية

A2. مسح لمهام الجهات المعنية
الجهات الشريكة: البنك الدولي
المنسق: معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي –
وزارة المالية

A3. تشخيص جهوزية الشراء الالكتروني

**B1. استراتيجية وطنية وخطة عمل لتحديث
الشراء العام**

تنفيذ الرؤية

**C1. قانون الشراء العام: إعداد مسودة القانون،
المراجعات والمراسيم التنفيذية**
الخبرات الدولية: مبادرة سيغما التابعة لمنظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية
الخبرات الوطنية: خبراء قانونيين، اختصاصيي شراء،
اقتصاديين وراسمي سياسات
الجهات الشريكة: مبادرة سيغما، البنك الدولي

C2. ارشادات عملية

C3. أدلة مرجعية

**C4. دفاتر شروط
نموذجية**

**C5. مراسيم تنفيذية
تكميلية**

C6. استراتيجيات وآليات للحدّ من المخاطر

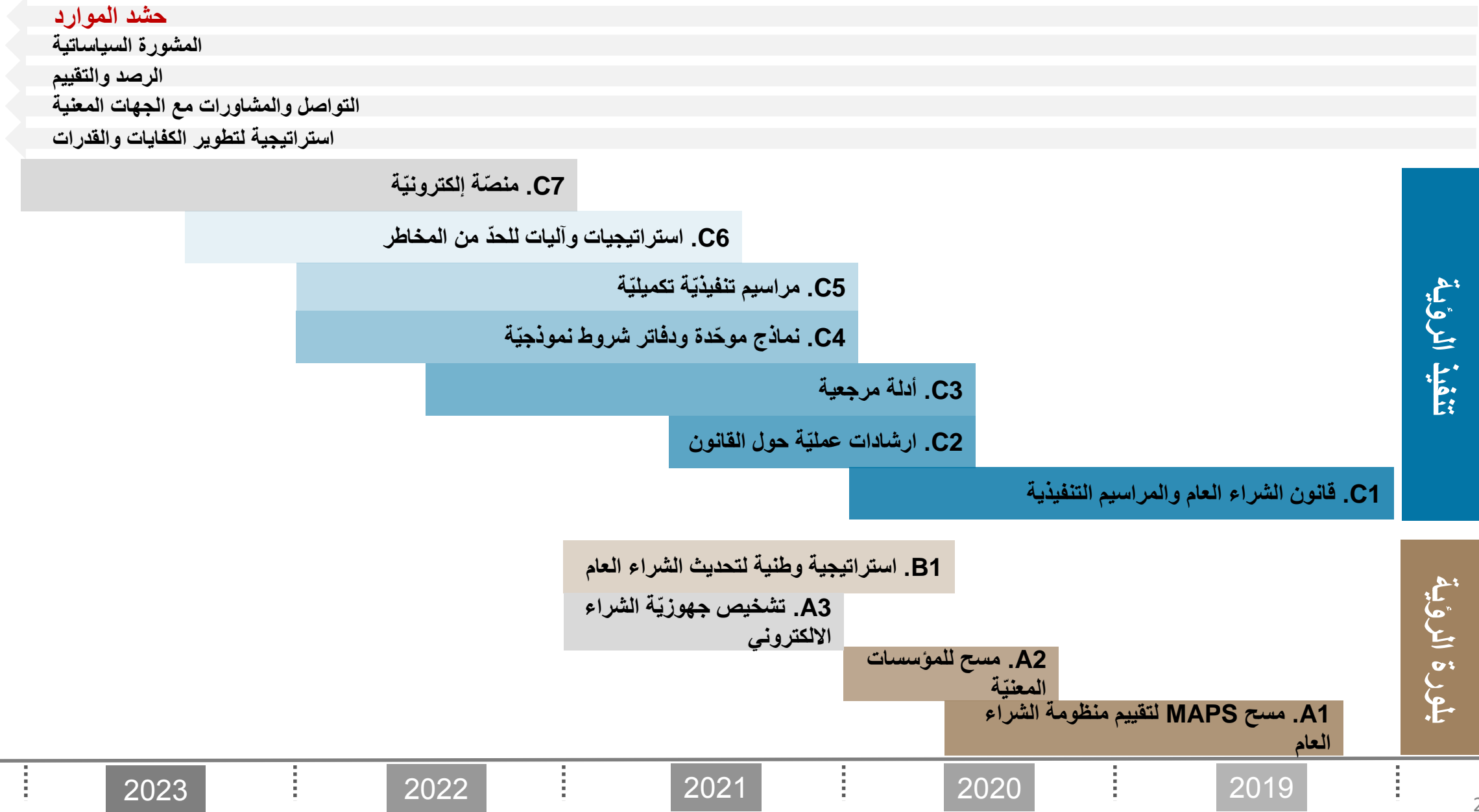
C7. منصة الكترونية

المشورة السياساتية

استراتيجية لتطوير الكفايات
والقدرات، خطة عمل، ومناهج
تدريبية

التواصل والمشاورات مع
الجهات المعنية

الرصد والتقييم



الشراء العام منظومة متكاملة

دروس التجربة العالمية: قانون عصري وحده لا يكفي. الشراء العام منظومة متكاملة!



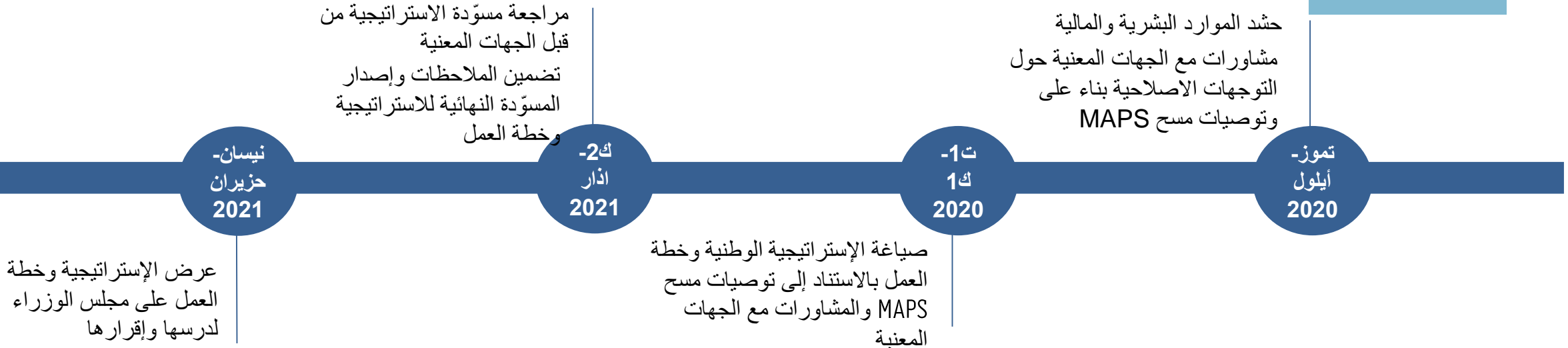
- ضرورة وجود قانون واضح، متماسك، مستقر وشامل
- ارتباط عضوي بالتخطيط واعداد الموازنات المتوسطة الأمد
- ممارسات وإجراءات موحدة مُلزمة: دفاتر شروط نموذجية وغيرها من الوثائق الموحدة
- نظام إشراف ورقابة وإبلاغ واضح وتدابير عقاب فعالة
- نظام فعال للمراجعات والشكاوى
- تدريب إلزامي لكافة المعنيين بعمليات الشراء.
- نشر المعلومات والبيانات بكل الوسائط، وخصوصاً الوسائط الرقمية ومنصة إلكترونية مركزية
- حوافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللانتاج الوطني
- مراعاة معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية مع الحرص على تحقيق التوازن بين المنافع المحتملة وتحقيق القيمة الفضلى من إنفاق المال العام.

استراتيجية وطنية لتحديث الشراء العام

- لا يوجد حالياً استراتيجية وطنية لتحديث الشراء العام.
- من خلال نتائج وتوصيات مسح MAPS II، سيتم بلورة رؤية استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأمد، تعتمد على معطيات علمية موضوعية لتحديد أهداف السياسات والمعايير والمؤشرات، وسبل دعم ومواكبة تقدم مسار الإصلاح وتقييمه، والتأكد أنّ الخيارات المقترحة تتمتع بعناصر نجاح كافية.

- المخرجات
- استراتيجية وطنية لتحديث الشراء العام
- خطة عمل متوسطة الأمد

خارطة الطريق



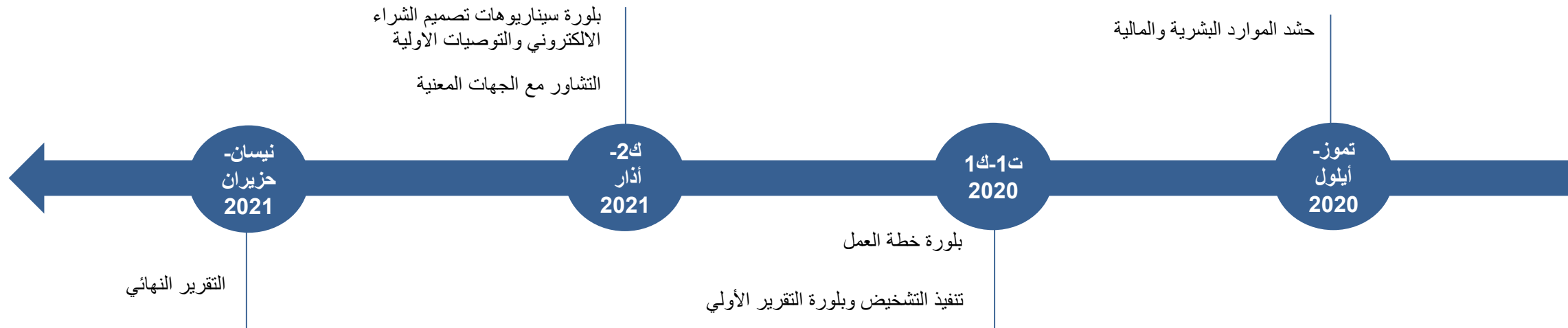
تشخيص جهوزية الشراء الالكتروني

- الشراء الإلكتروني هو أداة أساسية لضمان الشفافية والنزاهة في الشراء العام.
- يُعتبر تشخيص جهوزية الشراء الإلكتروني لناحية الأطر القانونية والمؤسسية والبنية التحتية أساساً لبلورة رؤية مبنية على المعطيات نحو تصميم وتنفيذ الشراء الإلكتروني مستقبلاً.

- تشخيص علمي جهوزية الشراء الإلكتروني بالاعتماد على مراجعة معمقة للواقع الحالي والبنية التحتية التكنولوجية والأطر القانونية والمؤسسية.
- توصيات مع سيناريوهات للشراء الإلكتروني تماشياً مع الأطر القانونية والمؤسسية الجديدة.

المخرجات

خارطة الطريق



- بناءً على تشخيص جهوزية الشراء الإلكتروني، يعتبر تطوير منصة إلكترونية مركزية للشراء العام في لبنان مكوّن أساساً لحسن تنفيذ قانون الشراء العام، وللدفع قدماً بالإصلاح وضمان الامتثال للمعايير الدولية وتسهيل الوصول إلى البيانات والمعلومات بطريقة منهجية لكافة المعنيين.

الشراء الإلكتروني في تونس

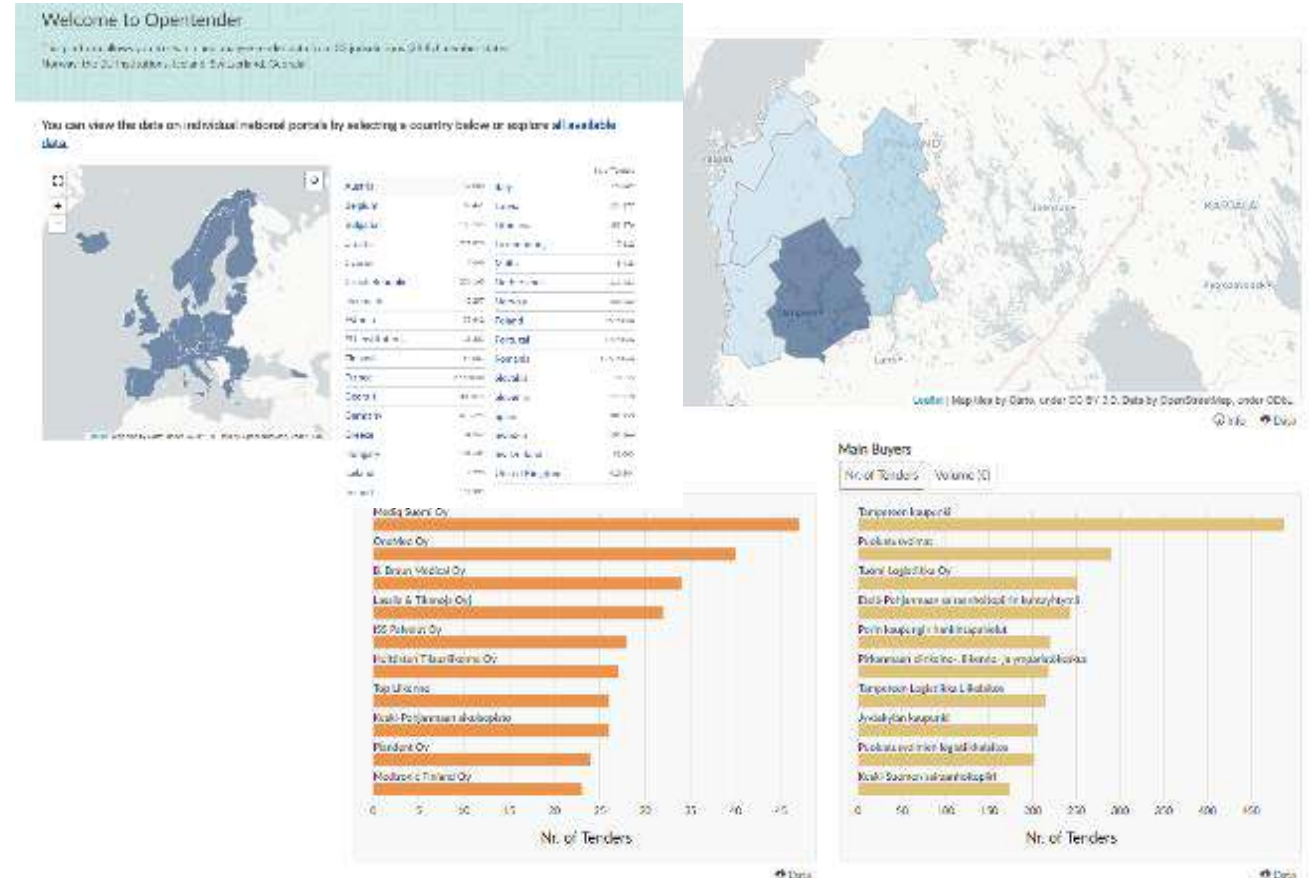
www.tunepe.tn

المنصة الالكترونية – الاتحاد الاوروبي

www.opentender.eu



The screenshot shows the Tunisian Electronic Procurement Platform (Tunepe) website. At the top, there is a navigation bar with language options (EN, AR, FR) and a search bar. Below the navigation bar, there are several buttons for user actions: 'إعلانات طلب عروض', 'تسجيل الموردين', 'تسجيل المشتري العمومي', 'سوق إلكتروني', and 'المود'. A central banner features a red 'URGENT' stamp and text in French: 'Dans le cadre de la maintenance du système Timers, des perturbations éventuelles peuvent gêner l'utilisation de la plateforme. Pour cette raison, l'UPE est...'. On the left, there is a 'Login' section with buttons for 'تسجيل الموردين' and 'تسجيل المشتري العمومي'. At the bottom, there is a 'Service Assistant' section with icons for chat and help. A table at the bottom left shows a list of tenders with columns for 'التاريخ', 'المواد', 'إمر المشتري العمومي', and 'التصنيف'.



The screenshot shows the European OpenTender website. At the top, there is a 'Welcome to Opentender' message. Below this, there is a map of Europe and a table of countries with their respective tender counts. The table is as follows:

Country	Tenders
Austria	1000
Belgium	1000
Denmark	1000
France	1000
Germany	1000
Greece	1000
Ireland	1000
Italy	1000
Latvia	1000
Lithuania	1000
Malta	1000
Netherlands	1000
Poland	1000
Portugal	1000
Romania	1000
Slovakia	1000
Slovenia	1000
Spain	1000
Sweden	1000
Switzerland	1000
United Kingdom	1000
Other	1000

Below the table, there are two bar charts. The first chart, titled 'Main Buyers', shows the number of tenders for various buyers. The second chart, titled 'Main Suppliers', shows the number of tenders for various suppliers. Both charts have 'Nr. of Tenders' on the x-axis.

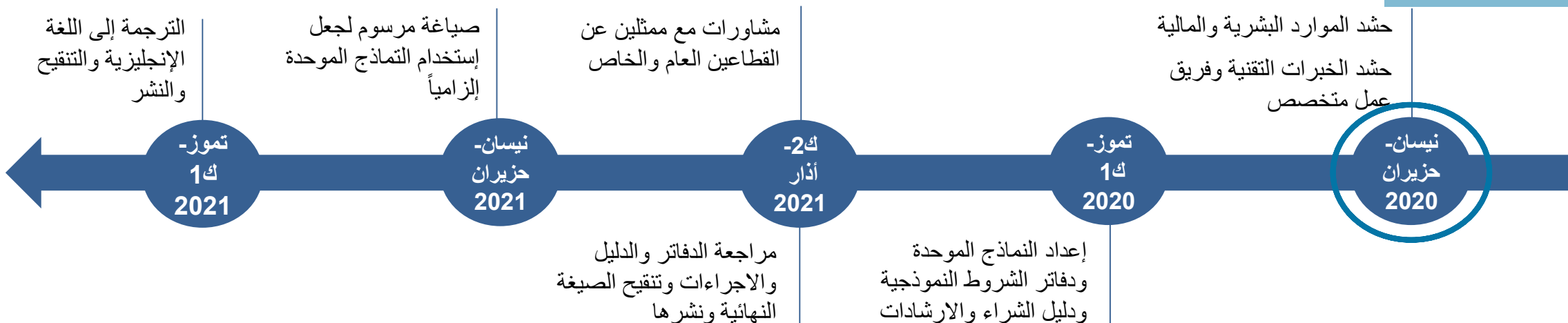
نماذج موحّدة، دفاتر شروط نموذجية وادّلة مرجعية

- يعمّد عدم وجود إرشادات عملية ونماذج موحّدة، ومنها دفاتر شروط نموذجية (Standard Bidding Documents)، إجراءات الشراء العام وشفافية عملياته، ويعاني من هذا الأمر الموظفون الحكوميون المولجون تحضير هذه الدفاتر، كما يعمّد الإجراءات بالنسبة للموردين ويشكل عائقاً حقيقياً أمام المنافسة ودخول موردين جدد.



- المخرجات:
نماذج موحّدة، دفاتر شروط نموذجية، وإرشادات
- نماذج لإنجاز أشغال
- نماذج لتوريد لوازم وتقديم الخدمات
- نماذج لإختيار الإستشاريين
- دليل مرجعية للشراء العام
- إرشادات عملية حول تطبيق قانون الشراء العام

خارطة الطريق

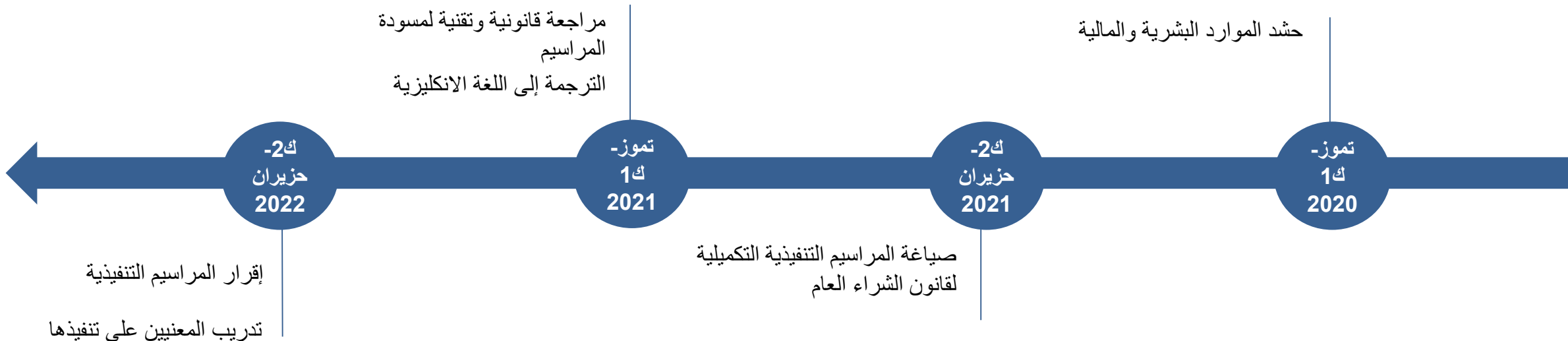


تؤمن المراسيم التنفيذية التكميلية حسن تطبيق قانون الشراء العام، مع ضمان احترام المبادئ التوجيهية التي قام عليها القانون.

مجموعة من المراسيم التنفيذية التكميلية المتعلقة بتنفيذ أحكام قانون الشراء العام، والهيكلية المؤسسية ذات الصلة، وعملية التمهيّن وبناء القدرات، وتأمين أعلى مستويات من النزاهة والشفافية.

المخرجات

خارطة الطريق



التمهين وبناء القدرات

- هناك غياب لمهنة الشراء العام في الإدارة العامة اللبنانية ولتوصيف وظيفي وإطار كفايات ذات الصلة.
- يساهم التمهين وبناء القدرات المستمر، وعلى كافة المستويات، بتأمين الإطار الضامن لحسن تنفيذ قانون الشراء العام واستدامته.



- استراتيجية وخطة عمل لتطوير القدرات مبنية على مسح للقدرات البشرية والحاجة لمواءمة المعارف والمهارات مع متطلبات تنفيذ قانون الشراء العام.
- برامج متخصصة تواكب تطبيق القانون على كافة المستويات
- تدريب مستمر

المخرجات

خارطة الطريق

